

" أثر هيكل الملكية كأحد مبادئ الحوكمة على ممارسات التخطيط الضريبي: دراسة تحليلية "

**The effect of the ownership as an item in the governorate principles for Tax planning – Analysis Study.**

هذا البحث مستخلص من رسالة ماجستير بعنوان " اثر هيكل الملكية كأحد مبادئ الحوكمة على ممارسات التخطيط والتجنب الضريبي: دراسة تطبيقية "

الباحث / حمادة حسين حسن سريع

تحت أشرف

د. / منال فؤاد ابراهيم

أ.د/ ماجدة عزت حسين

الملخص:

يهدف البحث الى دراسة وتحليل مفهوم هيكل الملكية كأحد مبادئ حوكمه الشركات واثر ذلك على كل من التخطيط الضريبي والتجنب الضريبي وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها وجود علاقة ايجابية بين هيكل الملكية الادارية والتخطيط الضريبي وكذلك وجود علاقة ايجابية بين هيكل الملكية المؤسسية والتخطيط الضريبي وعدم وجود علاقة بين هيكل الملكية العائلية والتخطيط الضريبي ووجود علاقة ايجابية بين كل من هيكل الملكية العائلية والتجنب الضريبي وكذلك وجود علاقة ايجابية بين هيكل الملكية الادارية والتجنب الضريبي وعدم وجود علاقته بين الملكية المؤسسية والتجنب

الضريبي ويرجع التباين في النتائج الى خصائص وتنوع كل نوع من الملكية وجودة وقوة الحوكمة في الشركات.

الكلمات المفتاحية : هيكل الملكية العائلية-هيكل الملكية الادارية -هيكل الملكية المؤسسية -التخطيط الضريبي-

### Abstract:

The research aims to study and analyze the concept of ownership structure as one of the principles of corporate governance and its impact on both tax planning and tax avoidance. The study reached several results, including the existence of a positive relationship between the structure of administrative ownership and tax planning as well as the existence of a positive relationship between the structure of corporate ownership and tax planning and the absence of a relationship Between the structure of family ownership and tax planning and the existence of a positive relationship between both the structure of family ownership and tax avoidance, as well as the existence of a positive relationship between the structure of administrative ownership and tax avoidance, and the absence of a relationship between corporate ownership and tax avoidance Companies.

**Key words:** family ownership structure - administrative ownership structure - institutional ownership structure - tax planning.

### أولاً: مقدمة وطبيعة المشكلة :

تعتبر الضريبة اقتطاع مالي تقوم به الدولة عن طريق الجبر دون مقابل خاص بدافعها حيث يتمثل الغرض منها في تحقيق نفع عام، وهي تمثل أهم مصدر من المصادر التي تساعد بشكل كبير في الانفاق العام. ولكن من وجهة نظر دافعي الضرائب على اختلاف أنواعهم وعلى وجه الخصوص

الشركات والمنشآت فأنها تمثل عبئاً ليس بالنسبة للمنشأة فحسب ولكن لكل أصحاب المصالح ولذلك فإن الكثير من دافعي الضرائب يقومون ببعض الاجراءات ويتبنون بعض الاستراتيجيات التي تحد من الالتزامات الضريبية أو تؤجلها ويوجد مجموعة من الممارسات الشائعة لتخفيض الضرائب وهي (التخطيط الضريبي Tax Planning ، التجنب الضريبي Tax Avoidance)(محمد، وليد محمد، ٢٠١٨، ص ١٣)

أن مجلس الادارة في أي منشأة هو المسئول عن تخصيص الموارد وتحسين الاداء وزيادة ثروة المساهمين لذلك فإن عليه دوراً محورياً في اختيار استراتيجية إدارة مدفوعات المنشأة الضريبية وبالتالي فإن وجود درجات متفاوتة من جودة الحوكمة يمكن أن يؤدي الى تبنى استراتيجيات مختلفة لإدارة الضرائب، كما أن عدم تماثل للمعلومات بين المديرين والمساهمين فيما يتعلق بالسياسات الضريبية والمتمثلة في التخطيط الضريبي والتجنب الضريبي قد يدفع المديرين الى الانخراط في ادارة الضرائب بشكل قد لا يكون في مصلحة المساهمين وذلك بالنظر الى ان هناك مجموعة واسعة من الاجراءات الخاصة بالتخطيط الضريبي تبدأ بتلك التي تتفق مع القانون نصاً وروحاً حتى تصل الى تلك الاجراءات التي تتدرج تحت ما يسمى بالإجراءات الضريبية المتعسفة أو ما يسمى بالتجنب الضريبي والتي سيتحمل عواقبها المساهمون، وبالتالي تنوع هيكل الملكية له دور في اختيار السياسات الضريبية المتبعة (Wahab,N.S.,&Holland,K,2012,p115)

وبالتالي يمكن صياغة مشكلة الدراسة في كيفية الاجابة على السؤال التالي، وهو هل لهيكل الملكية أثر على التخطيط الضريبي؟

### ثانياً أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في دراسة العلاقة بين هيكل الملكية والتخطيط الضريبي، وتنبثق منه الاهداف الفرعية التالية:

١- التعرف على الاطار النظري لهيكل الملكية.

٢- التعرف على الاطار النظري للتخطيط الضريبي.

٣- التعرف على العلاقة بين هيكل الملكية والتخطيط الضريبي.

### ثالثاً: حدود البحث:

تتمثل أهم حدود البحث فيما يلي:

- ١- يتناول البحث هيكل الملكية المركزة دون غيرها من أنواع الملكية الأخرى.
- ١- يقتصر البحث على انواع ثلاثة من هياكل الملكية وهى (العائلية، الادارية، المؤسسية)
- ٢- لا يتطرق البحث الى هيكل الملكية الاجنبية والحكومية.
- ٣- لا يتطرق البحث الى الانواع الاخرى من هياكل الملكية مثل الملكية المشتتة.
- ٤- لا يتطرق البحث الى كل من التجنب الضريبي والازدواج الضريبي والتهرب الضريبي.

### أهمية واهداف البحث :

تتمثل أهمية البحث أهميه علمية، حيث لايزال موضوع البحث يُشكل اهتماماً للدراسات السابقة، سواء العربية والاجنبية-وهذا ما أوضحتها حداثه الدراسات السابقة، وندرته في البيئه العربية والمصرية، وذلك في ضوء كل من نظرية الوكالة ونظرية أصحاب المصالح، هذا من ناحية ؛ ومن ناحية أخرى، فإن للبحث أهمية عملية ، تتمثل في أهميته لأطراف عديدة منها المساهمون بمساعدتهم في تحديد ما يحمى وما يعظم قيمة الشركة من أنشطة تخطيط ضريبي وتجنب ضريبي، وأيضاً للمراجعين وخبراء الضرائب من خلال مناقشة كيفية أداء التخطيط الضريبي ، وكذلك للإدارة الضريبية والمشرع الضريبي فالسماح بالتخطيط الضريبي يزيد من المجتمع الضريبي ووعاء الضريبي الكلى في الاجل الطويل، وان نتائج البحث ذات اهمية للعديد من الجهات والهيئات المهنية والهيئات المشرفة على عمل الأسواق المالية ، خاصة في الاسواق الناشئة ، وكذلك للإدارة الضريبية والمشرع الضريبي.

حيث تعتبر السياسات الضريبية من أهم الادوات التي يتم توظيفها لتحقيق الاهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة والتي تعمل على تنمية وتشجيع وجذب الاستثمارات للأسواق المصرية لما لها من دور هام وحيوي في تنشيط عجلة الاقتصاد القومي ومن أهم هذه السياسات سياسه التخطيط الضريبي والتي تعد من أهم الوسائل التي تستعملها الادارة الناجحة للاستفادة من

المزايا والتغيرات القانونية في تخفيض الالتزام الضريبي أو تعظيم ما تكتسبه الشركة من صافي الوفورات الضريبية وكل هذا يتوقف على مدى القدرة على استغلال القوانين والاستفادة من الحوافز الضريبية وتحقيق التكامل مع آليات حوكمة الشركات في إتباع سياسته استثمارية مفيدة مما ينعكس ايجابياً على قيمة الشركات.

### دوافع البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من خلال تصدية لموضوع حيوي وهام وهو اختبار أثر هيكل الملكية على كل من التخطيط والتجنب الضريبي. كما يستمد هذا البحث أهمية خاصة نظراً لتناوله لقضية بحثية معاصرة على المستويين العلمي والعملي، والتي مازالت محل اهتمام الدراسات الأكاديمية. ويأتي هذا كلة في الوقت الذي تزايد فيه الاهتمام بضرورة الإفصاح عن هيكل الملكية بالشركات المصرية؛ حيث صدر قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٣١) لسنة ٢٠١١ بتاريخ ١١-٥-٢٠١١، والذي تضمن أن يضاف إلى المادة (١٨) من قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية، فقرة جديدة تنص على "تلتزم كل شركة مقيد لها أسهم أو شهادات إيداع مصرية بإخطار البورصة والهيئة دورياً بتقرير إفصاح يوضح هيكل المساهمين وهيكل مجلس الإدارة والتغيرات التي طرأت عليها بصورة ربع سنوية خلال ١٠ أيام من نهاية كل فترة"

### منهج البحث:

يعتمد منهج البحث على الجمع بين المنهجين التاليين:-

- ✓ **المنهج الاستنباطي:** حيث تم دراسة وتحليل ما تناولته الدراسات السابقة التي وردت في الفكر المحاسبي فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة من أجل تحديد مفهوم كل متغير من هذه المتغيرات، وذلك بغرض تحديد الإطار النظري لمفاهيم مكونات مشكلة البحث، ومن ثم تحديد المتغيرات التي تمثل المشكلة محل البحث والدراسة.
- ✓ **المنهج الاستقرائي:** حيث يتم قياس أثر هيكل الملكية كأحد مبادئ حوكمة الشركات على التخطيط والتجنب الضريبي من خلال إجراء دراسة تطبيقية على منشآت الاعمال المقيدة في سوق الأوراق

المالية المصرية.

#### رابعاً: فروض البحث:

استناداً إلى طبيعة المشكلة والاهداف التي يسعى الباحث الى تحقيقها، يمكن صياغة الفروض

التالية:-

الفرض الرئيسي:- يوجد تأثير معنوي لهيكل الملكية على ممارسات التخطيط الضريبي. وينقسم الى

ثلاثة فروض فرعية كالتالي:-

الفرض الفرعي الاول:- يوجد تأثير معنوي لهيكل الملكية العائلية على ممارسات التخطيط الضريبي.

الفرض الفرعي الثاني:- يوجد تأثير معنوي لهيكل الملكية الادارية على ممارسات التخطيط الضريبي.

الفرض الفرعي الثالث:- يوجد تأثير معنوي لهيكل الملكية المؤسسية على ممارسات التخطيط الضريبي

#### : خطة البحث: خامساً

تحقيقاً لهدف البحث يتم تناول الجزء الباقي منه كما يلي :

أولاً: الاطار النظري والدراسات السابقة

ثانياً: هيكل الملكية كأحد مبادئ الحوكمة.

ثالثاً: التخطيط الضريبي.

رابعاً: أثر هيكل الملكية على التخطيط الضريبي.

#### الدراسات السابقة

#### ١/دراسة (Salawu &Adediji,2017)

هدفت الدراسة الى اختبار العلاقة بين حوكمه الشركات والتخطيط الضريبي في المنشآت غير

المالية حيث توصلت الى: وجود علاقة معنوية ايجابية بين حجم مجلس الادارة والتخطيط الضريبي،

وجود علاقة معنوية سالبة بين التنوع الديمجرافى لمجلس الادارة والتخطيط الضريبي، وجود علاقة

معنوية ايجابية بين الملكية المؤسسية والتخطيط الضريبي، وجود علاقة معنوية ايجابية بين الملكية

الادارية والتخطيط الضريبي.

**٢/دراسة (عبد اللطيف , ٢٠١٥)**

تناولت تلك الدراسة العلاقة بين الضريبة المؤجلة والتخطيط الضريبية واثـر الحوكمة الضريبية عليهما وتوصلت إلى :- وجود علاقة بين الضريبة المؤجلة والتخطيط الضريبي حيث أنه من الممكن أن تستخدم التركيبة الهيكلية للضريبة المؤجلة في تحقيق وفر ضريبي إذا تم استغلالها من جانب المخطط الضريبي، وللحوكمة الضريبية دور مؤثر على كل من التركيبة الهيكلية للضريبة المؤجلة ومدى السماح بإجراء التخطيط الضريبي .

**٣/دراسة(Grantley Taylor and Grant Richardson,2014)**

تناولت الدراسة الحوافز المقررة عند أعداد التقارير المالية والتخطيط الضريبي لضريبة الشركات فيما يتعلق بالشركات التي تطبق حوكمة الشركات ، وأشارت الدراسة إلى المنافع التي تكتسبها الشركات عند تطبيق مبادئ حوكمة الشركات متمثلة في اطمئنان المساهمين والأطراف ذات العلاقة للبيانات المنشورة بالقوائم المالية نظراً لأنها تتم مراجعتها من قبل لجنة المراجعة، كما أشارت الدراسة إلى أن الإدارة الضريبية يمكنها الاعتماد على القوائم المالية التي تقدمها الشركات الملتزمة بتطبيق مبادئ الحوكمة، وأوصت الدراسة إلى ضرورة وجود أطار عام و فعال لحوكمة الشركات للمساهمة في التأثير على الأداء الاقتصادي الكلي للشركة وسلامة المركز المالي وتعزيز أسواق المال من خلال نشر بيانات تعتمد على الشفافية والمصداقية.

**٤/دراسة (Graham, et al.,2014)**

هدفت الدراسة الى التحقق من حوافز ومخاوف المديرين التنفيذيين بالشركات بممارسات التخطيط الضريبي وقد اعتمدت هذه الدراسة على جمع البيانات من خلال عرض قائمة الاستبيان على ما يقرب من ٦٠٠ مدير تنفيذي بالشركات الامريكية(بالتحديد ٥٩٥ مديراً) وتوصلت الدراسة الى : أن مخاوف السمعة تؤثر على حوالي ٦٩% من المديرين، بل وتحتل المرتبة الثانية في العوامل التي تؤدي إلى عدم اعتماد الشركات على استراتيجيات التخطيط الضريبي، كما وجدت الدراسة أن الحوافز المالية تلعب دوراً هاماً، حيث وجدت أن ٨٤% من الشركات تهتم الادارة العليا لديها بمعدل

الضريبة الفعلية (ETR) كما تهتم بالضرائب المدفوعة نقداً، وخلصت الدراسة أيضاً إلى أن ٥٧% من الشركات ترى أن زيادة نصيب السهم من الأرباح يُعدُّ من أهم مخرجات استراتيجيات التخطيط الضريبي.

### ٥ / دراسة (عبدالرؤوف، ٢٠١٢)

فقد تمثل الهدف منها في قياس أثر التخطيط الضريبي على الاداء المالي للشركات المتداولة في سوق المال المصري، وحتى يمكن تحقيق الهدف من الدراسة فقد قام باستخدام قائمة الاستقصاء كأسلوب لجمع البيانات، وقد توصلت الدراسة الى وجود تأثير للتخطيط الضريبي على الاداء المالي للشركات يتمثل في (زيادة معدل نمو توزيعات الاسهم، وارتفاع القيمة السوقية لها) لشركات الاستثمار المتداول أسهمها في سوق المال المصري. كما يؤثر التخطيط الضريبي على الاداء المالي للشركات متمثل في (ارتفاع مضاعف السهم وزيادة عدد مرات تداوله) لشركات الاستثمار التداول أسهمها في سوق المال المصري.

### أولاً: - الاطار الفكري لهيكل الملكية

#### ١ / مفهوم هيكل الملكية:

يعرف (Gonzalez and Garica-meca,2014,p.420)هيكل الملكية بأنه وسيلة للسيطرة الداخلية تركز على الجوانب المحددة لملكية الشركة، كما تشير للطريقة التي يتم بها توزيع رأس مال الشركة بين مجموعة من الأفراد والمؤسسات من خلال حقوق تمثيل هذه الملكية. وأشارت (يسن، شروق عصام الدين، ٢٠١٦، ص٦٧) على أن هيكل الملكية يمثل حصص المساهمين في الشركة موزعة إما وفقاً لملكية الأسهم أو هوية ملاكها. كما عرف (محمد، وليد محمد عبدالعزيز ، ٢٠١٥) هيكل الملكية بأنه الفئات المختلفة من المساهمين الذين يمتلكون حصص في أسهم الشركة، ودرجة تركز ملكية كل مساهم منهم التي تحدد نصيبه من حقوق التصويت والعوائد المتبقية.



## ٢/ أهمية تفسير وتحليل هيكل الملكية:

يرى كل من (Muller-Kahle, 2015, pp72-73). (Silveira and Dias )

(Jr, 2010, p71) (حسين، ماجدة عزت، ٢٠١٥، ص ١٦) أن أهمية هيكل الملكية تتمثل في:

١. أنه يعتبر إحدى الآليات التي تقوم بتوضيح الكثير من النقاط المهمة من أمور الحوكمة بالشركة مثل مستوى قوة الإدارة ومستوى رقابة المساهمين وأداء المنشأة.
٢. أنه يمكن أصحاب القرار - المساهمين من اتخاذ قرارات وتوزيع السيطرة داخل الشركة بسبب حق التصويت مثل انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والتصديق على تعيين المدير التنفيذي وأعضاء لجنة المراجعة والمراجع الخارجي.
٣. يعتبر الإفصاح عن هيكل الملكية له دور في زيادة كفاءة الأسواق المالية عن طريق زيادة الشفافية.
٤. أصبح الإفصاح عن هيكل الملكية إلزامياً ويعتبر من ضمن قواعد قيد واستمرار قيد الأوراق المالية بالبورصة المصرية وذلك على الموقع الإلكتروني للبورصة.
٥. أصدرت المنظمات المهنية المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة المعيار الدولي رقم (٢٤) ونظيره المصري المعيار المحاسبي المصري رقم (١٥) الإفصاح عن الأطراف ذوى العلاقة وذلك بشكل غير مباشر من خلال التأكيد على ضرورة الإفصاح عن العمليات التي تتم بين الشركة وبين الأطراف الأخرى التي لها نصيب في الشركة.

## ٣/ أنواع هيكل الملكية:

## ١- الملكية الإدارية Managerial Ownership

يقصد بها تملك المديرين أو أحد أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين لأسهم في الشركة التي يقومون بإدارتها (Choi, et al., 2011 p443) ونتيجة لأن الملكية الإدارية تعنى مشاركة الإدارة في الملكية، فلا بد أن يكون من مصلحة المديرين نجاح واستمرار الشركة، مما يدفعهم إلى الحرص عند اتخاذ القرارات التي تؤثر على مستقبل الشركة (احمد محى الدين، ٢٠٠٩، ص ٦٠). بمعنى أن الشركة تعتمد على توزيع ملكية الأسهم بين المديرين وحملة الأسهم الخارجيين؛ حيث أن مدى الملكية الإدارية

يشير إلى درجة التقارب بين مصالح الإدارة وحمله الأسهم. (عفي، هلال عبد الفتاح، ٢٠١١، ص ١٧٦).

## ٢- الملكية العائلية Family Ownership

يقصد بها الشركة التي يعمل بها شخصان أو أكثر بينهم صلة عائلية ويملكها أحدهم أو يمتلك النصيب الأكبر فيها" ، أيضاً من المحتمل أن تعمل الملكية كمؤشر على وجود الحوكمة؛ لأن الشركات العائلية لديها خبرة أكبر بعمليات الشركة، وبالتالي تعمل بشكل فعال على مراقبة أنشطة الشركة. كما أنها تعمل على تعظيم ثروة العائلة على المدى طويل الأجل، بهدف حماية أسهم العائلة وسمعتها، كما قد تقوم العائلة بالحد من المخاطر من خلال الاعتماد بشكل أقل على الديون في هيكل رأس المال.

ويرى (المليجي، ٢٠١٠، ص ٢٧) أن الملكية العائلية قد تؤدي إلى محاباة علاقات القرابة في توزيع المناصب القيادية والتغاضي عن بعض التجاوزات، وذلك على حساب الكفاءات الإدارية وغياب الموضوعية في تحديد الصلاحيات.

## ٣- الملكية المؤسسية Financial Institutional Ownership

تعبّر عن تركيز ملكية أسهم الشركة في يد بعض المؤسسات المستثمرة على سبيل المثال: "البنوك، وشركات التأمين، وصناديق الاستثمار". والمستثمرون من المؤسسات المالية يعملون كأداة مهمة في الحوكمة، حيث إنهم يقومون بالرقابة على المنشأة؛ وذلك لأن لديهم الموارد والقدرة على مراقبة قرارات الإدارة بطريقة أكثر كفاءة من المستثمرين المشتتين.

ولأنهم يمتلكون جزء كبير ومؤثر من أسهم الشركة بالدرجة التي تمنحهم الحق في المشاركة بشكل فعال في قرارات وتصرفات الإدارة، وذلك لما يتوافر لديهم الحافز والقدرة على ممارسة الرقابة الفعالة والمستمرة على قرارات وتصرفات الإدارة مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الوكالة (أحمد كمال بيومي، ٢٠١٢، ص ١٣)

أيضاً يكون لديهم القدرة على عزل المديرين إذا تم التأكد من عدم بذلهم الجهد الكافي لتعظيم ثروة الملاك (Alves,2012,p.61;yodabutr,2013 p 6). كما يعمل المالكون من المؤسسات المالية على التقليل من احتمال وجود تطويع مصطنع للأرباح Earning Management والتلاعب فيها ؛ وذلك من خلال التحكم في قيمة العناصر التي تعتمد على الآراء والأحكام الشخصية للإدارة (أحمد، محي الدين، ٢٠٠٩، ص ٥٧).

### ثانياً: - الإطار النظري للتخطيط الضريبي:

من المسلم به أن الضريبة فريضة نقدية يتم دفعها دون الحصول على منفعة مباشرة ولكن منفعتها تنعكس بطريقة غير مباشرة على الأفراد، ولكن ينظر الممولين إلى الضريبة على أنها عبء عليهم، فإنه بلا شك سيسعى جاهداً للتخلص منها ولكن بطريقة مشروعة حتى لا يقع تحت طائلة القانون ويعاقب على عدم الالتزام بدفعها، ووفقاً لهذا نجد أن الشركات أصبحت تلجأ إلى ممارسات التخطيط الضريبي من أجل تحقيق هذا الهدف. ويتناول الباحث التخطيط الضريبي، من خلال عرض كلٍ من: الإطار المفاهيمي للتخطيط الضريبي، استراتيجيات التخطيط الضريبي، عيوب التخطيط الضريبي، أنواع التخطيط الضريبي، معوقات تطبيق وتنفيذ التخطيط الضريبي، المحاور الأساسية للتخطيط الضريبي، والعوامل المؤثرة في التخطيط الضريبي، وذلك على النحو التالي:

#### ١- مفهوم التخطيط الضريبي:

يعد التخطيط عموماً مرحلة لا بد أن تسبق اتخاذ أي قرار إداري، ويهدف إلى استخدام أفضل الطرق والادوات لتنفيذ عمل معين والاستخدام الأمثل للامكانيات المتاحة . ومن ثم فالتخطيط عملية مستمرة مع كل القرارات (عيسى، عارف محمود كامل، ٢٠١٥، ص ١٨٨) .

وأشارت دراسة (Sabli , Nurshamimi & Noor, Rohaya,2012) بأن التخطيط الضريبي هي عملية هيكلية شؤون الشركة من أجل تأجيل، أو تقليل أو حتى القضاء على مبلغ الضريبة المستحقة للحكومة. كما عرف (عبد الفتاح، و إبراهيم صالح، ٢٠١٥، ص ٤٣) التخطيط الضريبي بأنه كافة الإجراءات والخطط التي يتبناها الممول لتنظيم شئون نشاطه بما يمكنه من التعامل مع التشريعات

الضريبية بأقل عبء ضريبي ممكن وبما لا يخالف نص القانون، من خلال الاستفادة من الحوافز الضريبية أو الثغرات الواردة بالقانون، وكذلك المفاضلة بين القرارات المالية واختيار الأنسب ضريبيا، وكل ذلك بهدف زيادة الربح بعد الضريبة ومن ثم تعظيم قيمة المنشأة.

ومن التعريفات السابقة يمكن تعريف التخطيط الضريبي بأنه أداء يتم استخدامها للاستفادة القصوى من قوانين الضرائب المحلية ومن الاتفاقات الدولية للوصول إلى أدنى عبء ضريبي في ضوء القوانين المطبقة، وهو أداء تختلف تماما عن التهرب الضريبي والذي يؤدي إلى أقل عبء ضريبي ولكن بأساليب غير قانونية. أي أن التخطيط الضريبي فن ترتيب شئون الممول بعدة طرق تقييد في تأجيل أو تجنب أداء الضريبة من خلال توظيف استراتيجيات فعالة في مجال التخطيط الضريبي، ويهدف إلى توفير موارد مالية يمكن استخدامها في الإنفاق أو الادخار أو الاستثمار.

## ٢- أهمية ومزايا التخطيط الضريبي: -

يعد التخطيط الضريبي أداة فعالة لمنظمات الأعمال المصرية ومنظمات الأعمال الأجنبية في مصر، حيث أنه يمثل وسيلة لمنظمات الأعمال لتخفيض عبء الضريبة المستحق واستخدام ذلك الوفرة الضريبي في إحداث توسعات واستثمارات تحقق عائدا لها بما يعود في نهاية الأمر إلى زيادة الوعاء الضريبي الذي يساعد على إحداث تدفقات نقدية عالية للخزانة العامة للدولة بهذا فان التخطيط الضريبي يعود بفوائد على منظمات الأعمال والدولة متى كان في الإطار القانوني والتشريعي ومتى توافرت المبررات للجوء إليه بواسطة تلك المنظمات وتتعد المزايا من وراء التخطيط الضريبي تكمن فيما يلي:-

وترى الدراسات التالية (Zhang et al, 2016 p.47) & (Ilaboya et al, 2016, p.83) و (Hanlon & Heitzman, p.62) (ثابت، محمد امين سالم، ٢٠١٧، ص٤٦) (عمار، محمد رزق عبدالغفار، ٢٠١٧، ص٢٠)

- يهدف الى الوصول بالالتزامات الضريبية الى حدها الأدنى ، وتحقيق مصدر إضافي للقيمة الاقتصادية حيث يساعد الشركات على توفير الاموال اللازمة للاستثمار والنمو حيث يصبح مصدر لراس المال العامل.
  - يحث الشركات على ادارة الاعباء الضريبية بصورة كفوة من خلال سرعه اتخاذ القرارات الملائمة وفي التوقيت المناسب لضمان تخفيف العبء الضريبي.
  - يشجع الشركات على استغلال وادارة اصولها بفعالية وكفاءة، عالية عن طريق الربط بين الخطة المالية بالخطة الموضوعه لادارة العبء الضريبي .
  - يساعد الشركات على اطلاع ومواكبة التشريعات والقوانين واللوائح الضريبية بصفه دورية لارتباط خطتها بالتغيرات التي قد تطرأ على هذه التشريعات والقوانين واللوائح.
  - يساعد الممولين على تخفيف العبء الضريبي بالطرق القانونية ، لذت فانه يعطى للممول الفرصه الكاملة للتخطيط المالي واتخاذ القرارات التمويلية والاستثمارية على أساس سليم.
- مما سبق يتضح للباحث أهمية التخطيط الضريبي الجيد سواء على مستوى المنشأة حيث أنه يساعد على ترشيد القرارات المالية، وتخفيض العبء الضريبي على المنشأة، تحسين قيمة المنشأة وكذلك على مستوى الدولة يساعد على تحقيق الأهداف التي وضعت من قبل الدولة بخصوص تشجيع الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية، وتعتبر عملية التخطيط الضريبي مستمرة ولا تتوقف على فترة معينة، أو حتى على معالجة بند مالياً أو محاسبياً. أما يأخذ التخطيط الضريبي بعين الاعتبار كل القرارات الإدارية التي تتعلق بالضريبة واستراتيجية تقليل العبء الضريبي للحد الممكن ضمن القانون، حيث يختلف اغتنام المنافع والمزايا الناتجة عن التخطيط الضريبي من تشريع ضريبي لآخر حسب الموطن الضريبي للشركة(ابراهيم، ٢٠١٣، ص٧٧)، ويعد التخطيط الضريبي الجيد الثمرة النهائية للفكر المحاسبي الضريبي(عبدالخالق، ٢٠١٣، ص٧٠)، ولذلك نتضح أهمية التخطيط الضريبي، بما يحققه من مزايا خاصه للشركات المقيدة بالبورصة (عبداللطيف، ٢٠١٥، ص٧).

### ٣/١/١/٣ أهداف التخطيط الضريبي

كما يرى المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) أن للتخطيط الضريبي هدفين رئيسيين هما (Mahfoudh Hussein & Norlzah KU,2015,P353): الهدف الأول: هو تقليل الالتزام الضريبي على الدخل الإجمالي إلي أدنى حد، والهدف الثاني: هو تحقيق أهداف التخطيط المالي بأقل قدر من الالتزامات الضريبية.

وحيث أشارت دراسة كل من (شاهين، سيد محسن مرسى، ٢٠١٧، ص٧٤) و (Lietz,2013,p:4) أن التخطيط الضريبي الفعال يتطلب ضرورة الأخذ في الاعتبار ثلاث عناصر رئيسية هي كالتالي :-

أولاً:- جميع المواقع والمراكز الضريبية لجميع أطراف التعاقد وأصحاب المصالح للشركات (All Taxes)

ثانياً:- جميع الضرائب سواء الصريحة أو الضمنية ومن أمثلة الضرائب الضمنية انخفاض معدل الضريبة على عوائد الاستثمارات المفضلة ضريبياً قبل الضريبة. (All Taxes)

ثالثاً:- جميع التكاليف سواء الضريبة أو غير الضريبة ومن أمثلة التكاليف غير الضريبية تكاليف الوكالة - تكاليف العمليات أو الصفقات - تكاليف إعداد التقارير المالية. (All Costs)

٣/١/٢ أنواع التخطيط الضريبي :-

أشارت دراسة (عبداللطيف، ٢٠١٥، ص ٣٧) الى أنه في ظل القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته يأخذ التخطيط الضريبي عاده احد هذين الشكلين وهما:-

أولاً:- **تخطيط ضريبي من جانب المشرع:**

وهو أن يراعى المشرع الضريبي عند صياغته لنصوص التشريع ما يلي :-

- استهداف نشأة الفروق الدائمة أكثر منها المؤقتة.
- استخدام العلاقة التأثيرية المتبادلة لكل من الإهلاك والأرباح الرأسمالية ومنها التشجيع على عمليات الإحلال والتجديد لتحديث الأصول الثابتة وذلك عن طريق الآتي :- ارتفاع معدلات الإهلاك الضريبية عن المحاسبية لسرعه استرداد رأس المال المستثمر في أصول ثابتة، ومنح ميزة تعجيل الإهلاك للآلات والمعدات بالشركات الصناعية، وتأجيل خضوع الأرباح الرأسمالية المحققة محاسبياً عند تحديد وعاء

الضريبة للأصول الخاضعة لنظام أساس الإهلاك. والتشجيع على تغيير الشكل القانوني للشركات مثل الاندماج ومنح ميزة عدم إخضاع أرباح أعاده التقييم .

**ثانياً:- تخطيط ضريبي من جانب الممولين والمحاسبين :** وينقسم الى نوعين:-

- تخطيط ضريبي غير مرغوب فيه :- وهو الذي يستهدف التهرب من الضريبة باستغلال أي خطأ أو ثغرات وردت بالتشريع على غير إرادة المشرع ، وبالتحايل والتزوير والمستندات وهذا النوع يعاقب عليه المشرع.

- تخطيط ضريبي مرغوب فيه :-هو تخطيط مستهدف وبارادة المشرع لأتاحه البدائل المختلفة للممولين للتحفيز على أهداف اقتصادية واجتماعية ومن الأمثلة ما يلي :- المفاضلة بين بدائل للمعالجة الضريبية لعنصر ما بهدف اكتساب وفر ضريبي، وتأجيل سداد الضريبة لوجود عسر في السيولة، والاستفادة من القيمة الحالية للأعباء الضريبية المؤجلة.

وفى دراسة (Lietz,2013 p:4) تم تصنيف التخطيط الضريبي إلى نوعين وهما كما يلي :-

- التخطيط الضريبي الفعال Effective Tax Planning :-وهى قيام الشركات بالتخطيط لكل أنشطتها وخاصة الضريبية عند عملية اتخاذ القرار وذلك بهدف تعظيم الربح بعد الضرائب.

- التخطيط الضريبي الحاد أو المتعسف أو الضار :- Aggressive Tax Planning الآليات والترتيبات التي تحقق نتائج غير متوقعه لواضي اللوائح القانونية أو تلك التي تعتمد على مراكز ضريبية غير مؤكدة.

ومما سبق يتضح للباحث أنه لا بد من الأخذ في الاعتبار مدى مشروعية التخطيط الضريبي أو عدم مشروعيته وذلك حفاظا على الحصيلة الضريبية للدولة حيث يوجد حالات مشروعية للتخطيط الضريبي إذا كان وفقاً لأحكام نصوص القانون، أما فيما يتعلق بالحالات الأخرى غير المشروعة والتي تقوم بعض المنشآت أو الممولين ، فهو يعد تخطيطاً غير مقبول من كافة الأنظمة الضريبية ويتم محاربتة .

**ثالثاً:- العلاقة بين هيكل الملكية والتخطيط الضريبي.**

١/ تأثير هيكل الملكية الادارية على التخطيط الضريبي.

يعتبر تملك الإدارة لجزء من أسهم الشركة إحدى الوسائل التي يمكن من خلالها تخفيض السلوك الانتهازي للإدارة، حيث أن دوافع المديرين الملاك تتمثل في زيادة قيمة الشركة، وكذلك ثروات المساهمين لأنها سوف تزيد أيضا من ثروتهم الخاصة، ومن ثم يؤدي الى تخفيض تكاليف الوكالة الناتجة عن تعارض المصالح بين المديرين الملاك وحمله الاسهم الخارجيين.

وتناولت دراسة (محمود، خالد سعيد رشاد، ٢٠١٧، ص ٣٥) أنه ينظر الى تملك الإدارة لجزء من أسهم الشركة على أنها إحدى الوسائل الهامة التي يمكن عن طريقها تخفيض مشاكل الوكالة الناتجة عن تعارض المصالح نتيجة فصل الإدارة عن الملكية، ورغم ذلك توجد آراء متعارضة نحو تأثير الملكية على أداء الشركة يتمثلان في :-

**الرأي الاول:** يرى أن هناك علاقة ايجابية بين مستوى الملكية الادارية وأداء الشركة نتيجة افتراض تقارب المصالح .

**الرأي الثاني:** يرى أن هناك علاقة سلبية بين مستوى الملكية الادارية وأداء الشركة نتيجة اثار الحصانة والحماية لتصرفات الإدارة العليا عند المستويات المرتفعة من الملكية الادارية، ويصعب التنبؤ بأثر مستوى الملكية الادارية على أداء الشركة، وتصبح العلاقة بين مستوى الملكية الادارية وأداء الشركة غير نمطية وفقاً لتعارض الحصانة الادارية وتقارب المصالح بين الإدارة والملاك.

وتأكيد لما سبق حيث تهدف المنشآت بصفه عامة الى تخفيض العبء الضريبي عليها، وذلك من خلال محاولة تخفيض رقم الارباح لأقل حد ممكن، وبالتالي فإن الاعتبارات الضريبية تؤثر على اختيار الإدارة لسياستها المحاسبية، وحيث ان الاختلاف بين التشريعات الضريبية والمعايير المحاسبية عند معالجه بعض البنود قد يساعد الإدارة على القيام بممارسات ادارة الارباح بغرض التخطيط الضريبي (عبدالفتاح، عمرو ابراهيم صالح، ٢٠١٨، ص ٧٥)

وفى نفس السياق اشارت دراسة الى (خليل، على محمود مصطفى، ٢٠١٥، ص ٦٣١) بأن مستويات الملكية الادارية تؤثر على تكاليف الوكالة Agency Costs بطريقتين هما:-



١/ تأثير اختلاف المصالح Divergence-of-Interests Effect حيث ان المديرين في ظل حيازتهم لنسبة منخفضة من الاسهم يكون لديهم دوافع أقل للعمل في صالح المساهمين الخارجيين، وطبقاً لذلك فإن تأثير اختلاف المصالح من المتوقع أن يؤدي الى تكاليف وكالة مرتفعة عندما تكون الملكية الادارية منخفضة وهذا يعنى وجود علاقه ايجابية بين مستويات الملكية الادارية وفرض تقارب المصالح Convergence of Interests، حيث أن ارتفاع الملكية الادارية يؤدي الى تخفيض السلوك الانتهازي من قبل الادارة.

٢/ تأثير الحصانة الادارية Management Entrenchment Effect ويعنى أن المديرين لديهم فرصه أكبر للقيام بالسلوك الانتهازي عندما يكون لديهم سلطة رقابية كبيرة. حيث أنه عند زيادة مستويات الملكية الادارية يؤدي ذلك إلى انخفاض احتمال خضوع الادرة للسيطرة.

وتأسيساً على ما سبق تناولت دراسة (محمد، حسناء عطية حامد، ٢٠١٨، ص272) ان التخطيط الضريبي يعد احد أهم ممارسات ادارة الارباح في الوقت الحالي، حيث تزايدت هذه الممارسات بعد انفصال الملكية عن الادارة وظهور مشاكل الوكالة الناتجة عن تعارض المصالح واختلاف هدف الوكيل "الادارة" عن الموكل "الملاك"، حيث تأخذ الادارة قرارات تستهدف من خلالها التأثير على صافى الربح المعلن عنه وذلك من خلال التقديم أو التأجيل في توقيت هذه القرارات والمفاضلة فيما بينها، وهو ما يترتب عليه تغير حقيقي في قيمه المنشأة ، فالإدارة لديها الحرية في اختيار سياساتها المحاسبية التي تطبقها طالما يتم الافصاح عنها وعلى ما يطرأ عليها من تغيرات، وأنه قد تم الاشراف على إعداد القوائم المالية ومراجعتها من قبل لجنة المراجعة والمراجع الخارجي ، ولكن عدم توافر الوعي والإدراك والفهم الكامل لمستخدمي القوائم المالية، إما لعدم توافر الخبرة المحاسبية والمالية أو لعدم تماثل المعلومات بينهم وبين الادارة بشكل خاص هو ما يسمى بالانتهازية الادارية والتي تعنى استهداف الادارة من وراء قراراتها المختلفة تحقيق منافعها الشخصية في المقام الاول على حساب مصلحة جميع الاطراف الاخرى.

أشارت دراسة (محمد، وليد محمد، ٢٠١٨، ص٦٣) ان زيادة الملكية الادارية قد يؤدي الى قبول أكبر لأنشطة التخطيط الضريبي على أساس انها أنشطة تضيف قيمة للمنشأة

كما أشارت دراسة (Ahmed Boussaidi ,Mounira Sidhom Hamed ,2015,p3:4)

الى ان الضرائب بشكل عام عامل محفز للعديد من القرارات التي يتخذها المدبرون، حيث أصبحت بعض الاجراءات الادارية مصممة فقط لخفض الضرائب عن طريق إنشاء أنشطة ضريبية متنوعة، وحيث أن الإجراءات التي تتخذها الشركات للحد من ديونها العامة من وضع خططها المالية وكيفية التأثير عليها، قد تكون قانونية أو غير قانونية والتي تعرف بالتخطيط الضريبي او ادارة الضرائب، كما اشارت تلك الدراسة الى ان ادارة العملية الضريبية قد تخلق مخاطر ضريبية بسبب تعرض الشركة لنتائج غير متوقعة ، وقد تخلق أيضاً حافزاً لفرصه الانتهازية الادارية لدى المديرين، حيث اعتبرت ان الاقرارات الضريبية التعسفية أي العدوانية نوع من انواع التخطيط الضريبي والذي يمكن اعتباره ادارة للعملية الضريبية بشكل عام. وخلصت الدراسة وجود علاقة ايجابية بين الملكية الادارية والتخطيط الضريبي.

ويرى الباحث ان زيادة مستويات الملكية الادارية تؤدي الى زيادة تقارب المصالح، وسعى الادارة الى الحد من عدم تماثل المعلومات بين المديرين وحمله الاسهم الخارجيين، الامر الذي يترتب عليه زيادة الاهتمام بالتخطيط الضريبي ولكن عندما تصل مستويات الملكية الادارية لنسبة معينة والتي تختلف وفقاً لعدة عوامل من اهمها التطبيق الجيد لقواعد ومعايير ومبادئ حوكمة الشركات يؤدي الى ظهور ما يعرف بالحصانة الادارية، وفي هذه الحالة تقوم الادارة باللجوء الى اساليب التخطيط الضريبي الغير مقبول "التعسف الضريبي" والتي تحقق مصالحها الخاصة واخفاء الاداء الفعلي للشركة عن الاطراف الخارجية. حيث ان المديرين في حاله عدم خضوعهم للرقابة؛ فهم أكثر عرضة لاتخاذ قرارات دون المستوى Suboptimal Decisions، او ادارة الارباح Manage Earnings، أو عمليات الاحتيال Commit Fraud.

٢/ اثر الملكية العائلية على التخطيط الضريبي :-

تتسم الملكية العائلية بمجموعه من الخصائص المميزة والتي يترتب عليها العديد من المميزات والعيوب المصاحبة لذلك النوع من الملكية والتي لها انعكاس على أداء الشركة ،حيث اختلفت الآراء حول دور الملكية العائلية والاداء المالي للشركات(محمد، وليد محمد عبدالعزيز، ٢٠١٥، ص٩١-٩٢) وهي كالتالي :-

**الرأي الاول :-** تهتم الملكية العائلية بإحداث رقابه فعال على الادارة وذلك بسبب استثمار مقدار كبير من الثروة الشخصية بالشركة وهو ما يوفر لهم الحوافز الكافية لأحداث رقابة فعالة على الادارة، مما يمكنهم من تقليل مشاكل الوكالة وتحسين الاداء المالي ، ما يؤدي حرص الملكية العائلية على المشاركة بالإدارة الى زيادة تلاقى المصالح بين الملاك والادارة ، وهو ما يقلل من تكاليف الوكالة ويحسن من الاداء المالي ، والاهتمام بسمعه الشركة، بمعنى وجود علاقه ايجابية بينها .

**الرأي الثاني :-** يؤدي تزايد الملكية العائلية بشكل كبير واختلاف أهدافها عن اهداف باقي المساهمين الى التأثير سلباً على الاداء المالي ، ويحدث ذلك بسبب التحصن الإداري ، حيث تتمكن العائلة من تحقيق أهدافها الخاصة على حساب باقي الملاك مما يؤثر سلباً على الاداء المالي، تهتم الملكية العائلية بتعزيز سيطرتها على الشركة مما يدفعهم الى تعيين أفراد العائلة في المناصب الادارية العليا مثل منصب المدير التنفيذي أو كعضو بمجلس الادارة وهوة ما يضر بأداء الشركة في حالة عدم توافر الكوادر والخبرات والمهارات المناسبة في تلك المناصب. بمعنى وجود علاقه عكسية بينها.

كما ان هياكل الملكية المختلفة يمكن أن يكون لها تأثير كبير على عملية التخطيط الضريبي، فبالنظر الى الملكية العائلية يتضح ان هناك اختلافا في أثر هيكل الملكية على التخطيط الضريبي حيث أشارت دراسة(Hanlon&Heitzman,2010,p.44) الى ان الشركات التي تكون فيها الملكية العائلية تكون لديها فرص أكبر لممارسة عمليات التخطيط الضريبي ؛ نظراً لتركز السلطة في يد الملاك ورغبتهم في زيادة الثروة وزيادة التدفقات النقدية المستقبلية، بمعنى وجود علاقه ايجابية بين الملكية العائلية والتخطيط الضريبي.

وأكدت دراسة (Ahmed Boussaidi ,Mounira Sidhom Hamed ,2015,p5) ان تركيز الملكية يعزز من عملية التخطيط الضريبي الغير مقبول ويرجع ذلك الى ان المساهمين المسيطرون يزيدون من مصالحهم ويحولوا ثروتهم من خلال تعقيد الانشطة المالية العدوانية على حساب الاقلية من المساهمين، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة ايجابية بين مستوى التخطيط الضريبي في الشركات العائلية والتي لا تخضع لسيطرة الدولة ويرجع ذلك بسبب التركيز العالي للملكية والذي يزيد من حجم ادارة الضرائب بشكل غير عادل على حساب الاقلية. ويستنتج الباحث من وجود علاقة ايجابية بين التخطيط الضريبي والملكية العائلية.

وفي المقابل (Chen et al,2010,p.33) ان الشركات العائلية تمارس عمليات التخطيط الضريبي بصورة أقل من غيرها، بسبب الضرر الذي سيلحق بسمعه العائلة والخوف من ردود فعل مساهمي الأقلية من خارج العائلة ، مما يعنى وجود علاقة عكسية بين الملكية العائلية والتخطيط الضريبي .

كما أشارت دراسة كل من (Badertscher et al.,2013,pp229-230) (Martinez ) (Cen et al,2010,p129) (and Ramalho,2014,pp129-130) أن ملاك الشركات العائلية أكثر قلقاً بشأن العقوبات والغرامات التي قد تُفرض علي الشركة وانخفاض سعر السهم التي من الممكن أن يسببه التخطيط الضريبي الحاد، وعلى ذلك يقل الصراع بين سلوك المديرين والملاك، مما يدل على تجنب الشركات العائلية ممارسات التخطيط الضريبي بمعنى وجود علاقة عكسية ، كما أكد (عيسى، محمود عبداللطيف، ص ١٩٤) بان الشركات ذات الملكية العائلية يوجد لديها استعداد للتخلي عن المزايا الضريبية ، لتجنب تكاليف الوكالة غير الضريبية الناتجة عن احتمالية انخفاض اسعار الاسهم في الدول المتقدمة وهذا مؤثر على ان علاقه بين الشركات العائلية والتخطيط الضريبي علاقه عكسية

### ٣/ اثر الملكية المؤسسية على التخطيط الضريبي

ينكون الاستثمار المؤسسي من المحافظ الاستثمارية الجماعية (صناديق الاستثمار المشتركة) ، وصناديق التقاعد والمعاشات ، إضافة ألي محافظ البنوك وشركات التأمين . ويلعب هذا الاستثمار دوراً مشابهاً لدور صانع السوق ، حيث يحافظ على استقرار الاسواق وكفاءتها ومصداقيتها ، بالإضافة الى أهميته في تعزيز أداء الاسواق المالية وارتفاع مستوى نشاطها ، في ظل وجود متخصصين محترفين يشرفون على إدارة هذه الصناديق والمحافظ الاستثمارية ، وامتلاكها سيولة عالية وحجماً كبيراً من الاسهم المتداولة . ( خليل ، على محمود مصطفى ، ٢٠١٥ ، ص ٦٣٣ ) .

وتعد الملكية المؤسسية من هياكل الملكية المركزة الاكثر انتشاراً خلال العقود الاخير ، وفيه تتركز ملكية أسهم المنشأة في يد بعض المؤسسات مثل صناديق الاستثمار وشركات التأمين وصناديق المعاشات ، حيث ان وجود المؤسسات المالية في هيكل الملكية سوف يزيد من فعالية الرقابة التي يتم ممارستها على الادارة ، وبالتالي الحد من التجاوزات ، مما يؤدي الى تخفيض مشاكل الوكالة ومن ثم زيادة جودة الارباح خاصة في الاجل الطويل ، اما فيما يخص البعد الضريبي للملكية المؤسسية ، ومن خلال رقابتها الاكثر فعالية ، وبما تمتلكه من حوكمة قوية متمثلة في رقابة مجلس الادارة ولجنة المراجعة ، يقل بها الفروق الضريبية كأحد صور التخطيط الضريبي ، أي وجود علاقه ايجابية بين الملكية المؤسسية والتخطيط الضريبي (عمارة ، ٢٠١٥ ، ص ٥٦ )

وتشير نظرية الوكالة الى ان الرقابة عن طريق الملكية المؤسسية يمكن ان تكون آلية حوكمة هامة "فرضية الرقابة الفعالة The Efficient Monitoring Hypothesis" ؛ حيث أن المستثمر المؤسسي يمكن أن يقوم بالرقابة الفعالة التي تصعب على صغار المستثمرين ، بالإضافة إلى ذلك فان المستثمر المؤسسي لديه الفرص Opportunities ، والموارد Resources ، والقدرة على مراقبة المديرين Ability to Monitor Managers . ولذلك فإن فرضية الرقابة الفعالة تشير الى أن الملكية المؤسسية ترتبط مع تحسين الرقابة على أنشطة الادارة ، والحد من قدرة المديرين على القيام بالسلوك الانتهازي للتلاعب في الارباح (Alves,S.,2012)

وعلى العكس فهناك وجه نظر أخرى ترى أن المستثمر المؤسسي لا يلعب دوراً فعالاً في الرقابة على أنشطة الإدارة (فرضية الحياد السلبي Passive Hand-off Hypothesis)؛ حيث أن المستثمر المؤسسي هو مستثمر سلبي يفضل بيع ما لديه من أسهم في الشركات ذات الأداء الضعيف من أن ينفق في مراقبة وتحسين أدائها. وقد يكون المستثمر المؤسسي غير قادر على ممارسة الدور الرقابي والتصويت ضد المديرين لأنه قد يؤثر على علاقات العمل مع الشركة، وبناء عليه يمكن للمستثمر المؤسسي التواطؤ مع الإدارة Collude with Management. كما أن المستثمر المؤسسي يقوم بالتركيز على النتائج المالية في المدى القصير، وبالتالي فهو غير قادر على مراقبة الإدارة. لذلك سيكون هناك ضغط على الإدارة لتلبية توقعات الأرباح في المدى القصير. وهذا يعني أن المستثمر المؤسسي قد لا يحد من حرية تصرفات الإدارة لممارسات السلوك الانتهازي، بل يزيد الدوافع الإدارية للقيام بعملية إدارة الأرباح وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بينهما. Emamgholipour et al, 2013 and Avles, 2012)

حيث تستثمر المؤسسات بالنيابة عن الآخرين "العملاء" ومن ثم تلعب تلك المؤسسات دوراً مزدوجاً كأصيل ووكيل في أن واحد فتقوم بدور الوكيل بالنسبة لعملائها مما يعطى تفسيراً واضحاً لخضوع أداء تلك المؤسسات للتقييم المستمر، وفي حالة سوء الأداء يواجه مخاطر فقد عملائهم الحاليين والمرتبين، كما تقوم بدور الاصيل بالنسبة للشركات المستثمر بها فتتولى تقييم المديرين التنفيذيين لتلك الشركات من خلال فحص أدائها المالي (سحلول، ٢٠١١)

كما أن مؤسسات الاستثمار من خلال قدرتها على تجميع وتشغيل كمية كبيرة من المعلومات عادة ما تعتمد في اتخاذ قراراتها الاستثمارية على معلومات بخصوص الربح المتوقع في المستقبل وهو ما يعنى زيادة قدرة أسعار الاسهم في السوق على أن تعكس الربح المستقبلي للشركة، كلما زادت مؤسسات الاستثمار في أسهم هذه الشركة، الأمر الذي يحد من دوافع الإدارة نحو خداع السوق من خلال تبني بعض الممارسات التي تؤدي الى المغالاة في الربح في الفترة الحالية على حساب الفترات المستقبلية. (محمود، خالد سعيد رشاد، ٢٠١٧، ص ٥٧)

وتأسيساً لما سبق دراسة (April Klein, Simone Traini, Georgios Voulgaris, 2019, p10-13) الى توضيح العلاقة بين الملكية المؤسسية والتخطيط الضريبي، وجد أن وجود مستثمرين من المؤسسات يلعبون دوراً صارماً من قبل مديري الشركات للمشاركة في مستوى من التخطيط الضريبي يتوافق مع متوسط الوضع الضريبي لأقرانهم في بلد الصناعة والشركات. بما يتوافق مع نظرية التكلفة السياسية للتخطيط الضريبي، وتشير النتائج الى انه في الشركات التي بها ملكية المؤسسية تعمل كمراقبين فعالين للنشاط وخاصة بالضرائب الادارية. ونظراً لان ضرائب الشركات تمثل تكلفة للمساهمين ، فأن تقليل هذه التكلفة يؤدي الى ارتفاع الارباح بعد الضرائب، ويفترض أن ذلك يؤدي الى ارتفاع عوائد المساهمين ، اذا كانت المؤسسات تهدف الى تعظيم الربح أي اقصى حد، في ظل هذا الرأي فان الشركات ذات الطابع المؤسسي سواء كانت اجنبية او محلية ، تفضل خطة ضريبية للشركات ، حيث تتطلع الشركات الى نظرائها في الصناعة لاستراتيجيات التخطيط الضريبي، أي ان الشركات التي لها وظائف موضوعية مماثلة تتبنى مواقف ضريبية مماثلة ، تشير النتائج الى ان الشركات تتفاعل مع الانحرافات بين معدلات الضرائب ومنافسي الصناعة من خلال نقل معدلات الضرائب الى نظرائهم في الصناعة ،حيث ان الملكية المؤسسية لديها حوكمة قوية وفعالة ، حيث وجودهم يرتبط بالتخطيط الضريبي المقبول في الشركات الخاضعة لمعدلات ضريبية عالية وانخفاض ممارستهم لأنشطة التخطيط الضريبي الغير مقبول، حيث ان الوضع الضريبي لشركة ما يولد عوامل خارجية على شركات أخرى في نفس الصناعة او البلد ذات الصلة لصانعي القرارات على سبيل المثال عند تصميم الحوافز الضريبية لصناعات محددة، وفي النهاية اظهرت النتائج الى وجود علاقة ايجابية بين التخطيط الضريبي المقبول والملكية المؤسسية.

واشارت دراسة (محمد، وليد محمد، ٢٠١٨، ص٦٣) يُعد الاستثمار المؤسسي مؤشر قوى على جودة حوكمة الشركات ، وذلك لان التخطيط الضريبي يؤدي الى زيادة قيمة المنشأة من خلال الوفورات الضريبية، ولكن في ظل الدور الحوكمي للملكية المؤسسية فأن الاستثمار المؤسسي قد يحد من أنشطة التخطيط الضريبي أو على الاقل تلك الانشطة ذات الصبغة الانتهازية

ويرى الباحث أن دور الملكية المؤسسية داخل الشركة المستثمر فيها يختلف حسب النية من عملية الشراء فإذا كان الغرض من الشراء هو الاحتفاظ بتلك الاستثمارات، فهذا يؤدي الى تفعيل الدور الرقابي للمستثمر المؤسسي ، ومن ثم تعتبر الملكية المؤسسية في هذه الحالة آلية هامة لتطبيق قواعد ومعايير حوكمة الشركات ومن أهمها الشفافية والافصاح، مما يؤدي الى زيادة جودة التقرير المالي واللجوء الى اساليب واستراتيجيات التخطيط الضريبي المقبولة. أما في حالة اذا كان الغرض من الشراء المتاجرة "المضاربة"، وذلك لتحقيق عائد من أموال العملاء في الاجل القصير، حيث يخضع المستثمر المؤسسي لضغوط ائتمانية حادة ، فهذا يعنى قيام المستثمر المؤسسي بالدور الرقابي المنوط به، ويترتب على ذلك قيام الادارة بالإفصاح عن المعلومات التي تحقق منفعتها الخاصة، وبالتالي زيادة عدم درجة تماثل المعلومات، وهذه اشارة الى لجوء الادارة الى التخطيط الضريبي الغير مقبول.

ويعتبر من المخاوف التي تنشأ عند تقدير هيكل الملكية على السياسة الضريبية للشركات هو القدرة الذاتية المحتملة التي قد تنطوي عليها هذه العلاقة على سبيل المثال عند التداول على معلومات خاصة لا يمكن ملاحظتها.

مما سبق تبين للباحث تبين للباحث أنه على الرغم من اختلاف نتائج بعض الدراسات بشأن تأثير هيكل الملكية على مستوى التخطيط الضريبي وان لكل هيكل ملكية الاهداف المالية والضريبية الخاصة به ، الا انها قد تفقد جميعها الى تخفيض الضريبي الحاد، وتشجع التخطيط الضريبي المقبول بكل صورة، خاصة عند مراعاة سمعة الشركة والعقوبات والغرامات المفروضة عليها.

### النتائج والتوصيات

#### أولاً:-

- ١- توجد علاقة ايجابية بين هيكل الملكية الادارية التخطيط الضريبي.
- ٢- توجد علاقة بين هيكل الملكية المؤسسية والتخطيط الضريبي.
- ٣- عدم وجود علاقة بين هيكل الملكية العائلية والتخطيط الضريبي.



**ثانياً التوصيات:-**

- ١-قيام المنشآت المختلفة بأنشاء إدارة مستقلة للتخطيط الضريبي أو الاستعانة بمستشار ضريبي من خارج المنشأة حتى تحافظ على مواردها من خلال تحقيق الوفورات الضريبية .
- ٢-أن تتضمن المقررات الخاصة بالضرائب بالجامعات المصرية على تدريس موضوع التخطيط الضريبي بكافة تفاصيله.
- ٣-عقد ندوات تعريفية بالتخطيط الضريبي العمل على نشر الوعي الضريبي.

**المراجع****اولاً المراجع العربية:**

١. احمد، محي الدين احمد محمد، ٢٠٠٩، " أثر هياكل الملكية والرقابة في الشركات المساهمة على الإفصاح المحاسبي: دراسة تحليلية تطبيقية "رسالة دكتوراه غير منشوره ، كلية التجارة، جامعه الإسكندرية.
٢. ابراهيم ،نبيل عبدالرؤوف، ٢٠١٢،"نموذج مقترح لقياس أثر التخطيط الضريبي على الاداء المالى للشركات المتداولة فى سوق المال المصرى-دراسة ميدانية ، القاهرة-جامعه عين شمس-مجلة الفكر المحاسبي- العدد الخاص بالمؤتمر العلمى لقسم المحاسبة ١-٢- اكتوبر،
٣. حسين، ماجده عزت، ٢٠١٥، أثر العلاقة التبادلية بين هيكل الملكية المركزة والتحفيز المحاسبي على الأداء المؤسسي للشركات المساهمة في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية لمصر: دراسة تطبيقية .مجلة المحاسبة والمراجعة. كلية التجارة جامعه بنى سويف
٤. خليل، على محمود مصطفى، ٢٠١٥، أثر أنماط هياكل الملكية وخصائص الادارة على جودة التقرير المالى عبر الانترنت بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية مجلة الفكر المحاسبي، ٦١٣-٦٧٣

٥. سحلول ، الهام محمد احمد ٢٠١١ ، "تقييم تأثير الاختلافات في هياكل ملكية الشركات على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية" ، رسالة ماجستير، كلية التجارة والأعمال، جامعه حلوان
٦. محمد، وليد محمد عبد العزيز ،٢٠١٥، "دراسة تحليلية لتأثير هيكل الملكية على جودة الأداء المالي وممارسات الحوكمة في الشركات المصرية، رسالة ماجستير، كلية التجارة ، جامعه بني سويف.
٧. محمد، حسناء عطية حامد٢٠١٨ " تأثير التفاعل بين الاليات الداخلية لحوكمة الشركات ومستوى التخطيط الضريبي على قيمه المنشأة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة البحوث المحاسبية، العدد الثاني جامعه طنطا-كلية التجارة-قسم المحاسبة-ص ٢٦٦-٣٠٤
٨. محمد، وليد محمد،٢٠١٨،"أثر حوكمه الشركات على العلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة المنشأة" دراسة إمبريقية ، رسالة دكتوراه، جامعه الزقازيق كلية التجارة.
٩. محمود، خالد سعيد رشاد،٢٠١٧"دراسة تحليلية لأثر الاستثمار المؤسسي على آليات حوكمة الشركات المقيدة في سوق الاوراق المالية " رسالة ماجستير، جامعه القاهرة، كلية التجارة.
١٠. عمارة، محمد رزق عبد الغفار عمارة،٢٠١٧"تأثير آليات حوكمة الشركات على مستوى التخطيط الضريبي في ظل اعتبارات تكاليف سمعه الشركة: دراسة تطبيقية " رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعه القاهرة
١١. عيسى، عارف محمود كامل ،٢٠١٥، قياس أثر حوكمة الشركات على مستوى التجنب الضريبي في ضوء نظرية الوكالة: دراسة عملية، مجلة البحوث المحاسبية -كلية التجارة-جامعه طنطا-العدد الثاني.
١٢. عبدالفتاح، عمرو ابراهيم صالح،٢٠١٥"دراسة العلاقة بين ممارسات إدارة الارباح والتخطيط الضريبي في منشآت الاعمال: دراسة ميدانية رساله ماجستير، جامعه القاهرة، كلية التجارة"
١٣. عارف محمد ،عبداللطيف،٢٠١٥ العلاقة بين الضريبة المؤجلة والتخطيط الضريبي وأثر الحوكمة الضريبية عليها، المؤتمر الضريبي الثاني والعشرين بعنوان تطوير النظام الضريبي المصري في ضوء متطلبات الاستثمار والتنمية .

١٤. عفيفي ، هلال عبد الفتاح ، ٢٠١١، "العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الأرباح" ، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة ، جامعه طنطا العدد الثاني.*
١٥. يسن ، شروق عصام الدين ، أثر الأنماط المختلفة لهيكل ملكية الشركات المساهمة على جودة الأرباح المحاسبية -دراسة ميدانية ، ٢٠١٦، رسالة ماجستير، جامعه بنها، كلية التجارة، قسم محاسبة
١٦. هلال، احمد كمال بيومي، ٢٠١٢، أثر هيكل الملكية وخصائص لجنة المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التجارة، جامعه القاهرة. **ثانيا المراجع الاجنبية**

1. Alves , S., (2012),"Ownership Structure and Earning Management: Evidence from Portugal" ,**Australasim Accounting Business and Finance Journal**, 6(1).
2. Apri ,Klein ,Simone Traini,Georgios Voulgaris,"Corporate Tax Planning and Political Costs Peer Effects Of Foreign Institutional Ownership"2019,Available at ://ssrn.com/abstract=3400881
3. Ahmed Boussaidi ,Mounira Sidhom Hamed,2015, "THE IMPACT OF GOVERNANCE MECHANISMS ON TAX AGGRESSIVENESS: EMPIRICAL EVIDENCE FROM TUNISIAN CONTEXT,, *Journal of Asian Business Strategy*,Volume 5 issue 1,pp 1-12
4. Chen, S., x. Chen, Q. cheng , T. Shevlin.2010 Are family firms more tax aggressive than non –family firms? *Journal of Financial Economics*95(Jan):41-61
5. Choi, S. B., S. Lee, and S . Williams. 2011 .Ownership and Firm Innovation In Atrasion Economy: Evidence From China .*Research Policy* 40(3): 144-452
6. Harvey M. Silets , Michael C Drew ,”Offshore Asset Protection : Tax Planning or Tax Fraud ?” *Journal of Money Laundering Control* Volume:5 Issue1(2011).

7. Hanlon , M., & Heitzman, S. (2010). A review of tax research. Journal of Accounting and Economics, 50(2-3), 127-178.
8. Grantley, T, Grant R ,,2014 "Incentives for corporate tax planning and reporting: Empirical evidence from Australia", Journal of Contemporary Accounting & Economics, Volume 10, Issue 1, April.
9. Gonzalez ,J.& Garcia-Meca, E.,2014, Does Corporate Governance Influence Earnings Management in Latin American Markets? Journal of Business Ethics, Vol.121, Issue 3, pp.419-440
10. Salawu ,R.O. and Adedji, Z.A.,(2017), "Corporate Governance and Tax Tax Planning Among Non-Financial Quoted Companies in Nigeria" African research review. VOL.11, pp:42-59
11. Graham , John R., Michelle Hanlon, Terry Shevlin and Nemit Shroff. 2014. "Incentives for tax planning and avoidance: Evidence from The Field". The Accounting Review, vol.89, No.3, pp. 991-1023.
12. Lietz , G.M.(2013). Tax Avoidance vs. tax aggressiveness: A unifying conceptual framework. Working Paper, University of Muenster
13. Silveria , A.& Dias Jr,A.,2010 What Is the Impact of Bad Governance Practices in a Concentrated Ownership Environment? ,International Journal of Disclosure and Governance, vol.7 No1, pp.70-91
14. Sabli, Nurshamimi & Noor, Rohaya,2012. Tax Planning and Corporate Governance. Faculty of Accountancy and Accounting Research Institute, University Technology, Malaysia.
15. Wahab , N. S., & Holland, K. (2012). Tax planning, corporate governance and equity value. The British Accounting Review 44 , :111-124
16. Sabli, Nurshamimi & Noor, Rohaya. Tax Planning and Corporate Governance. Faculty of Accountancy and Accounting Research Institute, University Technology, Malaysia, 2012